



Distr.  
LIMITD

E/CN.4/1999/L.25\*  
16 April 1999

Original: ARABIC

المجلس الاقتصادي  
والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان  
الدورة الخامسة والخمسون  
البند ٩ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحيات الأساسية

الأردن \*، أفغانستان \*، الإمارات العربية المتحدة \*\*، باكستان،  
البحرين، بنغلاديش، تونس، الجزائر، الجمهورية العربية الليبية \*\*،  
الجمهورية العربية السورية، السودان، عمان \*\*، فلسطين \*\*،  
قطر، كوبا، الكويت \*\*، لبنان \*\*، ماليزيا \*\*، مصر \*\*، المغرب،  
المملكة العربية السعودية \*\*، موريتانيا \*\*، اليمن \*\*: مشروع قرار

١٩٩٩/... حالة حقوق الإنسان في جنوب لبنان والبقاع الغربي

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ يساورها بالغ القلق إزاء ممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلي المستمرة في جنوب لبنان وبقاعه الغربي التي تشكل انتهاكاً لمبادئ القانون الدولي المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، لا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فضلاً عن انتهاكها الجسيم للأحكام ذات الصلة في القانون الدولي كما وردت في اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ واتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٥٧،

\* أعيد اصدارها لأسباب فنية.

\*\* وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٦٩ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وإذ تكرر أسفها البالغ لعدم قيام إسرائيل بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ ١٩ آذار / مارس ١٩٧٨ ،

وإذ تذكر كافة الأطراف المعنية بضرورة الالتزام بمضمون تفاهم نيسان / أبريل ١٩٩٦ ،

وإذ تستذكر الهجمات الإسرائيلية على جنوب لبنان والبقاع الغربي والتي تسفر عن وقوع عدد كبير من القتلى والجرحى بين المدنيين وتهجير آلاف العائلات وتدمير المنازل والممتلكات ،

وإذ تؤكد من جديد أن استمرار الاحتلال وممارسات القوات الإسرائيلية تشكل انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاتفاقيات السارية في هذا الشأن ،

وإذ تأمل أن تؤدي الجهود المبذولة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) وللتوصل إلى سلم في الشرق الأوسط ، إلى وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة المحتلة من جنوب لبنان وبقاعه الغربي التي تحتلها إسرائيل ، وأن تستأنف مفاوضات السلام بغية التوصل إلى تسوية النزاع في الشرق الأوسط وتحقيق سلم عادل وشامل في المنطقة ،

وإذ يساورها بالقلق إزاء استمرار إسرائيل في اعتقال عدد من اللبنانيين المدنيين ، من بينهم الأحداث والنساء والمسنون في معقل الخيام إزاء وفاة عدد منهم في الأسر نتيجة لسوء المعاملة أو التعذيب ،

وإذ تعرب عن استيائها من صدور قرار عن المحكمة الإسرائيلية العليا أعلنت عنه في ٤ آذار / مارس ١٩٩٨ يسمح للسلطات الإسرائيلية بالإبقاء على المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية دون محاكمة والاحتفاظ بهم كرهائن وورقة مساومة وتجديد احتجازهم إدارياً وبشكل دوري ، مما يشكل انتهاكاً صارخاً لمبادئ حقوق الإنسان ،

وإذ تؤكد من جديد قرارها رقم ٦٢ / ١٩٩٨ المؤرخ في ٢١ نيسان / أبريل ١٩٩٨ وتعرب عن أسفها البالغ لعدم تنفيذ إسرائيل هذا القرار ،

- ١ - تشجب الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لحقوق الإنسان في المنطقة المحتلة من جنوب لبنان وبقاعه الغربي والمتمثلة بالخطف والاعتقال التعسفي المتمادي للمواطنين اللبنانيين ، وتدمير مساكنهم ، ومصادر ممتلكاتهم ، وطردتهم من أراضيهم ، وقصف القرى والمناطق المدنية ، وغير ذلك من الممارسات التي تنتهك أبسط مبادئ حقوق الإنسان ؛

-٢ تطلب إلى إسرائيل وضع حد فوري لهذه الممارسات المتمثلة بالغارات الجوية واستعمال الأسلحة المحظورة، وتتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (٤٢٥) الذي يقضي بانسحاب إسرائيلي الفوري والكامل وغير المشروط من جميع الأراضي اللبنانية واحترام سيادة لبنان واستقلاله وسلامة أراضيه؛

-٣ تطلب أيضاً إلى حكومة إسرائيل، وهي الدولة المحتلة لأراض في جنوب لبنان وبقاعه الغربي، أن تتمثل لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وخاصة اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب؛

-٤ تطلب كذلك إلى حكومة إسرائيل، وهي الدولة المحتلة لأراض في جنوب لبنان وبقاعه الغربي، أن تقلع عن اتخاذ المعتقلين والأسرى اللبنانيين في سجونها كرهائن بغرض المساومة وأن تطلق فوراً سراحهم كافة وسراح غيرهم من المعتقلين تعسفاً في السجون والمعتقلات داخل الأراضي اللبنانية المحتلة، خلافاً لجميع اتفاقيات جنيف وغيرها من أحكام القانون الدولي؛

-٥ تؤكد على ضرورة التزام إسرائيل، وهي الدولة المحتلة لأراض في جنوب لبنان وبقاعه الغربي، السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر وذوي المعتقلين تكثيف الزيارات لهم وتمكين المنظمات الدولية الإنسانية الأخرى القيام بزيارة المعتقلين، والتتحقق من أوضاعهم الصحية والإنسانية، وبصورة خاصة من ظروف وفاة عدد منهم نتيجة لسوء المعاملة والتعذيب؛

-٦ ترجم الأمين العام:

(أ) أن يبلغ حكومة إسرائيل هذا القرار ويدعوها إلى تقديم المعلومات عن مدى تنفيذها له؛

(ب) أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين وإلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها السادسة والخمسين عن نتائج جهوده في هذا الصدد؛

-٧ تقرر مواصلة النظر في حالة حقوق الإنسان في جنوب لبنان وبقاعه الغربي في دورتها السادسة والخمسين.

-----